Distr.: General
17 February 2023
Arabic
Original: English

مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية

مجلس التجارة والتنمية

الفرقة العاملة المعنية بالخطة البرنامجية والأداء البرنامجي

الدورة الخامسة والثمانون

جنيف، 24 و25 و27 كانون الثاني/يناير 2023

تقرير الفرقة العاملة المعنية بالخطة البرنامجية والأداء البرنامجي عن أعمال دورتها الخامسة والثمانين

المعقودة في قصر الأمم، بجنيف، في 24 و25 و27 كانون الثاني/يناير 2023

المحتويات

الصفحة

مقدمة 2

أولاً – الإجراءات التي اتخذتها الفرقة العاملة المعنية بالخطة البرنامجية والأداء البرنامجي في دورتها الخامسة والثمانين 2

ثانياً – موجز الرئاسة 3

ثالثاً – المسائل التنظيمية 14

المرفقات

الأول – جدول الأعمال المؤقت للدورة السادسة والثمانين للفرقة العاملة 16

الثاني – الحضور 17

الرجاء إعادة الاستعمال

مقدمة

عُقدت الدورة الخامسة والثمانون للفرقة العاملة المعنية بالخطة البرنامجية والأداء البرنامجي في قصر الأمم، بجنيف، في 24 و25 و27 كانون الثاني/يناير 2023. وواصلت الفرقة العاملة مداولاتها في إطار غير رسمي.

أولاً- الإجراءات التي اتخذتها الفرقة العاملة المعنية بالخطة البرنامجية والأداء البرنامجي في دورتها الخامسة والثمانين

ألف- استعراض مشروع الخطة البرنامجية للأونكتاد والمعلومات المتعلقة بالأداء البرنامجي لعام 2024، الجزء ألف من الميزانية البرنامجية المقترحة

(البند 3 من جدول الأعمال)

الاستنتاجات المتفق عليها

إن الفرقة العاملة المعنية بالخطة البرنامجية والأداء البرنامجي

1- تؤيد الخطة البرنامجية للأونكتاد والمعلومات المتعلقة بالأداء البرنامجي لعام 2024، الجزء ألف من الميزانية البرنامجية المقترحة، على النحو الوارد في الوثيقة TD/B/WP(85)/INF.1؛

2- تطلب إلى الأمينة العامة للأونكتاد أن تأخذ في الاعتبار التعليقات والمساهمات المقدمة خلال الدورة الخامسة والثمانين للفرقة العاملة المعنية بالخطة البرنامجية والأداء البرنامجي وفي الوثيقة TD/B/WP(85)/INF.1 في سياق ما تقدمه من مساهمات في الميزانية البرنامجية للأونكتاد المقترحة لعام 2024 إلى الأمين العام للأمم المتحدة، كي تنظر فيها بعد ذلك الجمعية العامة للأمم المتحدة وهيئاتها الفرعية، وتطلب كذلك إلى الأمانة أن تُطلع أعضاء الأونكتاد على الوثيقة الختامية الصادرة لكي تنظر فيها الجمعية العامة للأمم المتحدة وهيئاتها الفرعية، بما في ذلك الموارد المقترحة؛

3- ترحب بالعروض التي قدمتها الأمانة، بما في ذلك البيانات التي قدمها نائب الأمينة العامة، وتدعو الأونكتاد إلى مواصلة تعميم الاتفاقات المبينة في عهد بريدجتاون في خططه البرنامجية؛

4- تلاحظ التحسن في نوعية النتائج ومقاييس الأداء المقدمة، والوثيقة المعروضة عموما، وتشجع على مواصلة الجهود في هذا الصدد؛

5- تلاحظ أيضاً العمل الجاري بشأن إطار النتائج الاستراتيجي المتعدد السنوات والتنفيذ الفعال للإدارة القائمة على النتائج، وتتطلع إلى عرض التقدم المحرز في الأشهر المقبلة؛

6- تحيط علماً مع التقدير بالمعلومات المقدمة إلى الدول الأعضاء والتي أتاحتها الأمانة على بوابة المندوبين بشأن الموارد المخصصة للأونكتاد لعام 2023 وبشأن التمثيل الجغرافي والجنساني لموظفي الأونكتاد، وكذلك بشأن استخدام التدريب الداخلي داخل أمانة الأونكتاد في عام 2022، وتدعو الأمانة إلى مواصلة تقديم هذه المعلومات واتخاذ إجراءات لتحسين التوازن الجغرافي والتوازن بين الجنسين؛

7- تحيط علماً بتقديم تقرير الأداء بشأن تنفيذ النواتج المتوخاة لعام 2022 إلى الدول الأعضاء، بما يتماشى مع الاستنتاجات المتفق عليها المنبثقة من الدورة السابقة، وتشيد بذلك؛

8- تحيط علماً بالفقرة 45 من قرار الجمعية العامة 262/77 بشأن الميزانية البرنامجية المقترحة لعام 2023، التي تتضمن الموافقة على إنشاء تسع وظائف إضافية في الأونكتاد، وترحب بمضمون الفقرة، وتشجع الأمانة على إطلاع الدول الأعضاء على الخطط الوظيفية المشمولة بهذه الوظائف.

27 كانون الثاني/يناير 2023

باء- الإجراءات الأخرى التي اتخذتها الفرقة العاملة

استعراض مشروع الخطة البرنامجية للأونكتاد والمعلومات المتعلقة بالأداء البرنامجي لعام 2024، الجزء ألف من الميزانية البرنامجية المقترحة

(البند 3 من جدول الأعمال)

1- اعتمدت الفرقة العاملة المعنية بالخطة البرنامجية والأداء البرنامجي، في جلستها الختامية، المعقودة في 27 كانون الثاني/يناير 2023، الاستنتاجات المتفق عليها بشأن هذا البند من جدول الأعمال (انظر الفصل الأول، القسم ألف، أعلاه).

2- وفي جلستها الختامية أيضاً، اختتمت الفرقة العاملة، في إطار هذا البند من جدول الأعمال، المناقشات بشأن مشروع خطة الأونكتاد البرنامجية والمعلومات المتعلقة بالأداء لعام 2024، على النحو الوارد في الوثيقة (TD/B/WP(85)/CRP.1) وسيُنشر المشروع المنقح للوثيقة بوصفه الوثيقة TD/B/WP(85)/INF.1.

ثانياً- موجز الرئاسة

ألف- الجلسة العامة الافتتاحية

3- افتتح المناقشةَ نائبُ الأمينة العامة للأونكتاد. وأدلى ببيانات المتحدثون الآتي ذكرهم: ممثل جمهورية تنزانيا المتحدة، متحدثاً باسم مجموعة الـ 77 والصين؛ وممثل الاتحاد الأوروبي، باسم الاتحاد الأوروبي والدول الأعضاء فيه؛ وممثل كندا، باسم مجموعة الدول المتقدمة غير المنضمة إلى الاتحاد الأوروبي (جسكانز)؛ وممثل الاتحاد الروسي، باسم الاتحاد الاقتصادي للمنطقة الأوروبية - الآسيوية؛ وممثل ملديف، باسم الدول الجزرية الصغيرة النامية؛ وممثل دولة فلسطين، باسم المجموعة العربية؛ وممثل كمبوديا؛ وممثل كوبا؛ وممثل باكستان؛ وممثل بيرو؛ وممثل جمايكا؛ وممثل كينيا؛ وممثل دولة فلسطين.

4- وأشار نائب الأمينة العامة للأونكتاد، في بيانه الافتتاحي، إلى السياق العالمي الراهن الذي يندرج فيه عمل الأونكتاد. وأشار إلى أن الأزمات المتتالية الناتجة عن مرض فيروس كورونا (كوفيد-19) وتغير المناخ وتكاليف المعيشة تؤدي إلى زيادة الفقر والجوع بسرعة، وأن العوامل الجيوسياسية هي التي تحدد اتجاهات العولمة بدلاً من المناهج الاقتصادية. وما انفكت تتسع الفجوات في تمويل الاستثمار في أهداف التنمية المستدامة في البلدان النامية، في حين لم تعد البلدان في الجنوب العالمي قادرة عل تحمل أعباء الديون. زد على ذلك أن القدرة على الصمود في وجه هذه الأزمات غير متكافئة بين البلدان المتقدمة النمو والبلدان النامية وبين الرجال والنساء وأن الفجوة آخذة في الاتساع، بينما يقع الناس في براثن الفقر بأعداد قياسية ويصابون بخيبة أمل متزايدة من الحكومات والنظم السياسية.

5- وفي هذا السياق، استعرض نائب الأمينة العامة عملَ الأونكتاد في عام 2022. ففي غضون ثلاثة أسابيع من بداية الحرب في أوكرانيا، أصدر الأونكتاد تقييماً سريعاً، بالاعتماد على معطيات مستقاة

من جميع البرامج الفرعية، اطّلع عليه عدد كبير من الدول الأعضاء في الأونكتاد وجهات أخرى داخل منظومة الأمم المتحدة. وبيّن التقييم أن المؤسسة في وضع جيد للاضطلاع بأنشطتها، وقد طلب الأمين العام للأمم المتحدة إلى الأونكتاد تنسيق فرقة العمل التابعة لفريق الأمم المتحدة للاستجابة للأزمات العالمية المعني بالغذاء والطاقة والتمويل. ومن خلال الفريق، أعد الأونكتاد ثلاث موجزات للسياسات العامة تضمنت مساهمات موضوعية، وأصبح بذلك عضواً رائداً في فريق التفاوض بشأن الاتفاقين المتعلقين بالأغذية والأسمدة. وسجل ركن البحث والتحليل زيادة ملحوظة في عدد المقالات الإعلامية (200 92) المنشورة بشأن جميع الموضوعات المشمولة بعمل الأونكتاد. وبلغت عمليات تنزيل التقارير والمنشورات المتخصصة التابعة للأونكتاد ما يقرب من مليون عملية، وسجلت حسابات وسائل التواصل الاجتماعي ما يقرب من 000 100 متابع إضافي، ليصل مجموع المتابعين إلى أكثر من 000 500. وفي إطار الأمم المتحدة، ظهرت قصص عن أنشطة الأونكتاد في مجالي التجارة والتنمية في موقع un.org 19 مرة ونشرت حسابات الأمم المتحدة على وسائل التواصل الاجتماعي العالمية (التي يزيد عدد متابعيها على 16 مليوناً) بانتظام بعضاً من مواد الأونكتاد، مما يمثل زيادة ملحوظة في الدعم المقدَّم. وفيما يتعلق بركن بناء توافق الآراء، كانت دورة اجتماعات عام 2022 ناجحة، حيث بلغت المشاركة – مثلاً في الدورة السنوية لمجلس التجارة والتنمية – مستوىً تجاوز بكثير المستويات المسجلة في السنوات السابقة. واجتذب الجزء الرفيع المستوى، الذي حضره كل من رئيسة وزراء بربادوس ونائب رئيس وزراء هولندا ونائب الأمين العام للأمم المتحدة، حضوراً قياسياً من جميع الجهات صاحبة المصلحة، من البلدان والأوساط الأكاديمية والمنظمات غير الحكومية والمنظمات الحكومية الدولية ووكالات الأمم المتحدة. وبالإضافة إلى ارتفاع أعداد المشاركين بشكل عام، شهدت الاجتماعات مشاركة شخصيات في مناصب أعلى. وشهد ركن التعاون التقني انتعاشاً خارقاً في عام 2022، الذي تميز بتنفيذ استراتيجية جديدة وجريئة للتعاون التقني بالإضافة إلى زيادة في الميزانيات وفي مستويات تنفيذ البرامج. وفي عام 2021، بلغت المساهمات الخارجة عن الميزانية أعلى مستوى لها على الإطلاق عند 51,2 مليون دولار، بزيادة قدرها 45 في المائة، في حين ارتفع معدل الإنجاز (إجمالي النفقات) بنسبة 33,5 في المائة، ليصل إلى مستوى قياسي بلغ 46,8 مليون دولار.

6- وفيما يتعلق بالخطة البرنامجية المقترحة لعام 2024، فقد عكست النتائج المختارة لعام 2022 الطبيعة المتعددة الأبعاد لعمل الأونكتاد من حيث المواضيع والمجالات والتركيز الجغرافي. وسيكمل *التقرير السنوي للأونكتاد لعام 2022*، المقرر نشره في الربع الثاني من عام 2023، تلك النتائج. وجرى أيضاً إعداد تقرير عن الأداء بشأن النتائج المتوخاة من تنفيذ الميزانية البرنامجية لعام 2022 لكي يطلع عليه لأعضاء وذلك توخياً للشفافية واستجابةً لطلب تقديم مزيد من المعلومات في الدورة الرابعة والثمانين للفرقة العاملة في تشرين الأول/أكتوبر 2021. وأُعدّت الخطة البرنامجية المقترحة في سياق عام 2024 تزامناً مع الذكرى السنوية الستين للأونكتاد. وربما قد حان الوقت للتفكير في الدور الذي تؤديه المؤسسة، بعضويتها العالمية، كمنتدى لمناقشة وتطوير الأفكار ذات الأهمية العالمية، ولكن بصفة خاصة المواضيع ذات الأهمية بالنسبة إلى البلدان النامية، وللاحتفاء بهذا الدور. وقد روعيت في صياغة الخطة البرنامجية المقترحة لعام 2024 أوجه عدم اليقين والتعقيد التي تكتنف عملية التنبؤ بما سيكون عليه العالم وقتئذ، ولذلك عكست الخطة البرنامجية الالتزام بأركان العمل الثلاثة من أجل مواجهة تلك الأزمات وبناء مستقبل قوامه القدرة على الصمود والشمول والاستدامة. ويسير عمل فريق الاستجابة للأزمات العالمية والعمل على اتفاق الحبوب والأسمدة على مسار مواز للخطة البرنامجية.

7- ويتماشى التوجه الاستراتيجي للخطة البرنامجية المقترحة لعام 2024 مع أولويات عهد بريدجتاون، ومن ثمّ يركز على دعم الدول الأعضاء في تحقيق التحولات الأربعة المتوخاة في العهد. ويشدد الفرع المعنون "التوجه العام" من الخطة البرنامجية المقترحة على الالتزام بالعمل على القضايا

المتصلة بتغير المناخ. وعلى الصعيد الخارجي، سينصب التركيز على مواصلة الجهود من أجل إحراز تقدم بشأن مسألة المعالجة المتكاملة لاقتصاديات التنمية وتغير المناخ في المحافل الدولية، مثل مؤتمر الأطراف، بينما ينصب التركيز على الصعيد الداخلي على ضمان الاتساق وأوجه التآزر داخل المنظمة بشأن قضايا المناخ والبيئة من خلال الفريق العامل المعني بالبيئة وتغير المناخ المشترك بين الشعب. ودعماً للجهود الرامية إلى إدماج نوع الجنس بوصفه قضية متكاملة وشاملة لعدة قطاعات، سيقدم الأونكتاد الدعم إلى الدول الأعضاء في تصميم وتنفيذ السياسات التي تدعم تمكين المرأة اقتصاديا، عن طريق دراسة الحواجز والعقبات التجارية التي تؤثر في المرأة بوجه خاص وتعزيز الإحصاءات المتعلقة بنوع الجنس في التجارة. وترى الأمينة العامة للأونكتاد أن المنظور الجنساني عنصر أساسي للمضي قدماً في تحقيق الرؤية الاستراتيجية للمؤسسة، ولذلك أنشأت لجنة معنية بالمسائل الجنسانية على مستوى مديري الشعب ستبدأ الاجتماع في ذلك الأسبوع. ويعكس "التوجه العام" التغيير الذي طرأ على المؤسسة في عام 2022 من خلال إنشاء دائرة للإحصاءات قائمة بذاتها ومشتركة بين المنظمات. وأُدرجت النواتج المتوخاة لدائرة الإحصاءات في الجدول 12-1 بشأن المنجزات المتوخاة الشاملة لعدة قطاعات. وبالنسبة إلى عام 2024، سترد دائرة الإحصاءات أيضاً بشكل منفصل في الجزء باء، الاحتياجات المالية، التي تندرج ضمن التوجيه التنفيذي والإدارة، مع بيان الموارد المخصصة المتصلة وغير المتصلة بالوظائف. وسوف تتقاسم الأمانة مع الدول الأعضاء الوثيقة بصيغتها النهائية، بما في ذلك الخطة البرنامجية والميزانية المقترحة (الجزءان ألف وباء، على التوالي)، حال صدورها في نيويورك.

8- وبالإضافة إلى ذلك، فإن التلاقح والتعاون بين البرامج الفرعية للأونكتاد والتعاون مع كيانات الأمم المتحدة والجهات صاحبة المصلحة ذات الصلة ضروريان لمعالجة القضايا المترابطة من أجل تحقيق النمو والتنمية المستدامين والمنصفين، ويشكلان عنصريْن أساسييْن في "التوجه العام". وسيواصل الأونكتاد العمل مع مكاتب المنسقين المقيمين وسيشارك في إعداد التقييمات القطرية المشتركة وفي أطر الأمم المتحدة للتعاون في مجال التنمية المستدامة. وسيستمر العمل الوثيق مع اللجان الإقليمية للأمم المتحدة والمنظمات الشريكة، مثل أمانة منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية، والجماعات الاقتصادية الإقليمية، ومجتمع الأعمال، والشركاء في التنمية الاستراتيجيين. والأونكتاد حريص أيضاً على تعزيز التعاون مع المؤسسات المالية الدولية، بما فيها مؤسسات بريتون وودز، ومنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، ومجموعة العشرين، للاستمرار في إيصال صوت البلدان النامية إلى طاولة المفاوضات والتعريف باحتياجاتها. وأشار نائب الأمينة العامة إلى أن الأمينة العامة أنشأت فريقاً عاملاً مكرساً معنياً بقضايا مجموعة العشرين من أجل جهد أقوى يشمل الأونكتاد بمختلف مكوناته.

9- وتعكس النتائج المخطط لها نطاق العمل وصلة قوية بالتحولات الأربعة المتوخاة في عهد بريدجتاون. وقد أخذت الأمانة في الاعتبار الملاحظات والتعليقات التي أبدتها الدول الأعضاء في المناقشات حول الخطة البرنامجية والمعلومات المتعلقة بالأداء في الدورة الرابعة والثمانين للفرقة العاملة في تشرين الأول/أكتوبر 2022. ومن بين النتائج المقررة، سلط نائب الأمينة العامة الضوء على المساعدة المقدمة إلى دولة فلسطين في صياغة سياسات اقتصادية سليمة (البرنامج الفرعي 1)، والدعم المقدم إلى الدول الأعضاء في فصل النمو الاقتصادي عن التدهور البيئي من خلال استراتيجيات التمويل (البرنامج الفرعي 2)، وتنويع الاقتصادات من خلال التجارة في الخدمات (البرنامج الفرعي 3)، ومساعدة البلدان النامية على إدارة الموانئ إدارةً فعالة ومرنة (البرنامج الفرعي 4)، والمساعدة على رفع البلدان من قائمة أقل البلدان نمواً مع الحفاظ على الزخم الذي يدفعها إلى الأمام من خلال وضع استراتيجيات شاملة (البرنامج الفرعي 5).

10- وقدم نائب الأمينة العامة تحديثاً للميزانية المقترحة لعام 2023 التي وافق عليها الأعضاء في عام 2022. وتمشياً مع الآثار المترتبة في الميزانية ومتطلبات عهد بريدجتاون، تضمن مقترح الميزانية النهائي، الذي أُدرج في ملزمة عام 2023، تسع وظائف إضافية. وتلقت الأمانة تأكيداً من نيويورك أن الجمعية العامة وافقت على ميزانية الأونكتاد لعام 2023 البالغة 77 مليون دولار، بما يشمل الوظائف الإضافية. وأوجز التقدم المحرز في وضع إطار متعدد السنوات للنتائج، بالتعاون مع جميع الشعب واسترشاداً بعهد بريدجتاون، وفي تنفيذ الإدارة القائمة على النتائج. وتتمثل الأهداف الرئيسية للمؤسسة في تحقيق التحولات الأربعة. وقد طُبقت أفضل الممارسات في مجال الإدارة القائمة على النتائج وطُوِّرت نظرية للتغيير لشرح الكيفية التي يمكن بها للأنشطة أن تحقق نتائج تسهم في تحقيق الآثار المتوخاة. ونظرية التغيير هي العمود الفقري لإطار النتائج وترتبط ارتباطاً منطقياً بالأنشطة التي ينجزها الأونكتاد، ونتائج تلك الأنشطة، وآثارها القطرية، والتقدم المحرز في تحقيق التحولات الأربعة. ويميز الإطار المنطقي بين المسؤوليات المنوطة بالأونكتاد (الأنشطة ونتائجها) ومساهماته (الآثار وتحقيق الأهداف). وتحدَّد المؤشرات في كل خطوة، والعمل جارٍ حالياً على جمع البيانات والمعلومات من أجل قياسها.

11- وأعرب عن ثقته في أن إطار النتائج الذي يجري إعداده يمثل بداية طيبة تكمل الخطة البرنامجية السنوية. ووفقاً للفقرة 120 من عهد بريدجتاون، وتنفيذاً لوعد الأمينة العامة للأونكتاد، أُنشئ سجل لقرارات مجلس التجارة والتنمية وأتيح على بوابة المندوبين قبل نهاية عام 2022. وتتيح بوابة المندوبين النفاذ إلى سجل يشمل جميع قرارات ونتائج المجلس وهيئاته الفرعية. وفي الختام، اقترح تنظيم جولة من المحادثات مع المجموعات الإقليمية في نهاية شباط/فبراير 2023 لإطلاع ممثليها على المقترح المتعلق بإطار النتائج وتلقي ملاحظاتهم في هذا الصدد.

12- وشكر ممثلو العديد من المجموعات الإقليمية والعديد من المندوبين الأمانة على تقديم مشروع الخطة البرنامجية لعام 2024 في الوقت المناسب ولاحظوا تحسناً واضحاً في جودة الوثيقة عموماً، بما في ذلك النتائج المخطط لها ومقاييس الأداء. ومع ذلك، أكد ممثلو عدة مجموعات إقليمية أنه لا يزال هناك مجال للتحسين، بما في ذلك من خلال تحسين مقاييس الأداء، ولا سيما تلك المتعلقة بالمنشورات، وعن طريق تحسين التوازن في مختلف مجالات عمل برنامج فرعي معين، بما في ذلك المناطق التي تم تسليط الضوء عليها، على مدى الخطط البرنامجية السنوية المتتالية.

13- وأعرب ممثل إحدى المجموعات الإقليمية ومندوب عن تقديرهما لتقرير الأداء بشأن تنفيذ النواتج المتوخاة لعام 2022 الذي قدمته الأمانة لأول مرة، وأشارا إلى إمكانية تحسين الوثيقة في النسخ المقبلة من خلال زيادة الاتساق لتجنب التداخلات المحتملة في المعلومات المقدمة، لا سيما في مجال تقديم الخدمات الفنية للاجتماعات.

14- ورحب ممثلو بعض المجموعات الإقليمية وعدة مندوبين بالموافقة على موارد إضافية للأونكتاد لعام 2023. وشجعوا الأمانة على إطلاع الدول الأعضاء على توزيع الوظائف التسع في إطار البرامج الفرعية. وشجع ممثل إحدى المجموعات الإقليمية الأونكتاد على استئناف الممارسة المتمثلة في عقد جلسات إعلامية غير رسمية لإطلاع الدول الأعضاء على الصيغة النهائية للملزمة التي تعدها أمانة الأونكتاد لكي تنظر فيها الجمعية العامة، وإبلاغ الأعضاء بأي تغييرات تُدخل على الوثيقة بعد موافقة الفرقة العاملة.

15- ورحب ممثلو العديد من المجموعات الإقليمية وأحد المندوبين بالتقدم المحرز في تحديد إطار متعدد السنوات للنتائج يتضمن مؤشرات قابلة للقياس من أجل تنفيذ عهد بريدجتاون، على نحو ما طلبته الدول الأعضاء، كما رحبوا بالاجتماع المقبلة بشأن هذه المسألة.

16- وقال ممثلو بعض المجموعات الإقليمية إنهم يتطلعون إلى إصدار التقرير السنوي للأونكتاد، الذي سيكمل النتائج المبلغ عنها لعام 2022 في وثيقة الخطة البرنامجية.

17- ودعا ممثل مجموعة إقليمية أيضاً الأمانة إلى مواصلة استكشاف السبل والوسائل الكفيلة بتعزيز الآليات القائمة لكي تمارس الدول الأعضاء دوراً رقابياً، بما في ذلك وقت تقديم التقرير السنوي للأمينة العامة إلى مجلس التجارة والتنمية.

18- وأكد ممثل مجموعة إقليمية أخرى من جديد أهمية إدماج الدروس المستفادة ونتائج التقييمات المجراة في الخطة البرنامجية، مشدداً على ضرورة تأمين الرصد المستمر للآثار التي تحققها المشاريع، ولا سيما بالنسبة إلى المستفيدين من المشاريع.

19- وشدد ممثل مجموعة إقليمية أخرى على أهمية تنفيذ البرامج بعيداً عن الحسابات السياسية وأشار إلى أن أولويات المجموعة، التي تتفق مع عهد بريدجتاون، قد عولجت على النحو الواجب في الوثيقة، بما في ذلك الأولويات المتعلقة بزيادة التكامل. ولذلك فإنه يرحب بتعاون الأونكتاد مع المنظمات الإقليمية. ورحب أيضاً بالالتزام بتناول البعد البيئي ودعا الأمانة إلى استخدام ميزتها النسبية لمعالجة البعد التجاري والإنمائي من أجل تجنب الازدواجية مع عمل المنظمات الأخرى.

20- ولاحظ أحد المندوبين أن عبارة "الحرب في أوكرانيا" (war in Ukraine) ترد في عدة فقرات من الوثيقة. واعتبر هذا الأمر غير مقبول. وعلاوة على ذلك، حث واضعي الوثيقة، في الفقرة 12-12، على تناول توقعات الأزمة في أوكرانيا التي تترتب عنها عواقب اقتصادية على الصعيد العالمي بمزيد من الحذر. وقال إنه من الصعب أن نقدّر في مطلع عام 2023 ما إذا كانت الأزمة ستستمر حتى عام 2024 أو تزداد سوءاً أو تنفرج. واقترح بدلاً من ذلك صيغة مثل "التوتر الجيوسياسي" أو "التحديات الجيوسياسية" ("geopolitical tension" أو "geopolitical challenges"). وأشار إلى أن وفده سيوعز إلى الزملاء في نيويورك الأعضاء في اللجنة الخامسة بتغيير الصياغة. ورداً على ذلك، ذكر ممثل إحدى المجموعات الإقليمية أن أعضاء الأمم المتحدة قد حددوا موقفهم بوضوح في قرار الجمعية العامة د إ ط-1/11 المؤرخ 2 آذار/مارس 2022، الذي شجب عدوان الاتحاد الروسي على أوكرانيا، معتبراً أن استخدام تلك الصيغة هو الأنسب.

21- وذكر ممثل مجموعة إقليمية أخرى أن من الأهمية بمكان أن تؤخذ في الاعتبار أوجه ضعف الدول الجزرية الصغيرة النامية، وأكد من جديد ضرورة أن يكون لدى الأونكتاد برنامج مخصص للدول الجزرية الصغيرة النامية يوفَّر له التمويل المناسب. وأشار مندوب آخر إلى أن التحولات الأربعة مبيَّنة بوضوح في وثيقة الخطة البرنامجية، ودعا الأمانة إلى أن تراعي، من خلال الأنشطة المخطط لها، أوجه الضعف الخاصة بالدول الجزرية الصغيرة النامية، بما في ذلك إدارة الديون، وتغير المناخ، وتمويل التنمية، والنقل البحري، واللوجستيات.

22- وشدد ممثل مجموعة إقليمية أخرى على أهمية أنشطة التعاون التقني وحث الأمانة على جمع الأموال وتوفير الموارد اللازمة من خارج الميزانية، بما في ذلك من أجل تقييم أثر قرارات منظمة التجارة العالمية على البلدان النامية. وشدد على أهمية توفير الموارد اللازمة للوحدة المعنية بالمساعدة التي يقدمها الأونكتاد إلى الشعب الفلسطيني، تمشياً مع الالتزامات الواردة في عهد بريدجتاون.

23- وطلب أحد المندوبين إلى الأمانة أن تقدم توضيحات بشأن الوظائف التسع الجديدة وأن تبيّن ما إذا كان أي من هذه الوظائف سيكرَّس لوحدة تقديم المساعدة إلى الشعب الفلسطيني.

24- وشدد بعض المندوبين على أن أحد العوامل الخارجية المذكورة في الخطة البرنامجية لعام 2024 هو الاستمرار في الحصول على أموال كافية من خارج الميزانية، وحثوا الدول الأعضاء على الحفاظ على مساهماتها الخارجة عن الميزانية وزيادتها إن أمكن ضماناً لتنفيذ جميع الأنشطة المقررة.

25- وأعرب مندوب آخر عن تقديره لانتعاش التمويل من خارج الميزانية في عام 2022 وسلط الضوء على أهميته لتنفيذ الأنشطة في عام 2024.

26- وحث مندوب آخر الأونكتاد على مواصلة عمله بشأن آثار التدابير غير الجمركية وتعزيزه.

27- وشدد عدة مندوبين على أهمية تجسيد وتنفيذ جميع أركان عمل الأونكتاد الثلاثة، تمشياً مع الالتزامات الواردة في عهد بريدجتاون، والاعتراف على وجه التحديد بالتحديات التي تواجهها البلدان النامية.

28- وأعرب مندوب عن تقديره لتقديم تقرير يتضمن معلومات إدارية عن تمثيل موظفي الأونكتاد حسب نوع الجنس، وحث الأمانة على زيادة جهودها لمعالجة مسألة التوازن بين الجنسين في المؤسسة.

29- ودعا بعض المندوبين الأمانة إلى توفير الموارد اللازمة كيما يتسنى تنفيذ الالتزامات بموجب عهد بريدجتاون، مع الأخذ بعين الاعتبار أن عام 2024 هو العام الأخير قبل المؤتمر المقبل الذي يعقد كل أربع سنوات.

30- ورداً على التعليقات والأسئلة المتعلقة بتوزيع الوظائف التسع المنشأة حديثا، أوضح نائب الأمينة العامة أن الوظائف تتألف من وظيفة برتبة ف-3 ووظيفة برتبة ف-4، تمت الموافقة عليهما لدائرة الإحصاءات؛ وظيفتين برتبة ف-2 تمت الموافقة عليهما للبرنامج الفرعي 1؛ ووظيفة برتبة ف-3 ووظيفة برتبة ف-4، تمت الموافقة عليهما للبرنامج الفرعي 4؛ ووظيفة برتبة ف-2 ووظيفة برتبة ف-3 ووظيفة برتبة ف-5 تمت الموافقة عليها للبرنامج الفرعي 5. وأكد أيضاً أن الأمانة ملتزمة باستعادة الممارسة المتمثلة في عقد جلسات إعلامية ابتداءً من عام 2023. وفيما يتعلق بطلب إجراء تقييم لأثر قرارات منظمة التجارة العالمية على البلدان النامية، قال نائب الأمينة العامة إن الأمانة ترحب بالفكرة وستبحث كيفية تنفيذها. وفيما يتعلق بضمان المساواة بين الجنسين، قال إن هذه المسألة سيُنظر فيها في الاجتماع المقبل للجنة الشؤون الجنسانية وإن الأمينة العامة للأونكتاد ستضع استراتيجية مع مديري الشعب لمعالجة هذه المسألة في كل شعبة.

باء- استعراض مشروع الخطة البرنامجية للأونكتاد والمعلومات المتعلقة بالأداء البرنامجي لعام 2024، الجزء ألف من الميزانية البرنامجية المقترحة

(البند 3 من جدول الأعمال)

31- قدم مدير شعبة خدمات دعم البرامج والتنظيم الاداري التابعة للأونكتاد لمحة عامة عن عملية النظر في الخطة البرنامجية المقترحة لعام 2024 والموافقة عليها. وكانت الخطوة الأولى هي عقد "الدورة التحضيرية للخطة البرنامجية والمعلومات المتعلقة بالأداء" (البند 5) في الدورة الرابعة والثمانين للفرقة العاملة المعنية بالخطة البرنامجية والأداء البرنامجي في تشرين الأول/أكتوبر 2022، أعقبتها مشاورات إلى جانب صياغة الخطة البرنامجية المقترحة لعام 2024. وتتمثل الخطوة الثانية من العملية في الاستعراض الرسمي لمشروع الخطة البرنامجية المقترحة لعام 2024 في الدورة الحالية للفرقة العاملة. وأوضح الخطوات اللاحقة لعملية الميزانية البرنامجية، التي تنتهي في كانون الأول/ديسمبر 2023 بموافقة الجمعية العامة على الوثيقة.

32- وقدم معلومات مستكملة عن الفترة التجريبية لدورة الميزانية السنوية، مؤكداً أن الجمعية العامة وافقت في قرارها 267/77 في عام 2022 على الشكل السنوي للميزانية. وتناول أيضاً بعض السمات

الرئيسية لوثيقة الميزانية البرنامجية السنوية وقدم لمحة موجزة عن التفاصيل الفنية للوثيقة، بما في ذلك عدد الكلمات المحدود والطابع الاولي لأرقام عام 2022 بخصوص النواتج المتوخاة، والتي ستتم مواءمتها مع أوموجا في الملزمة النهائية. وفي الختام، أوضح أن دائرة الإحصاءات تظهر في فرع "التوجه العام" من الوثيقة (تحت التوجيه التنفيذي والإدارة) وأن النواتج المتوخاة لدائرة الإحصاءات نُقلت إلى جدول المنجزات الشاملة لعدة قطاعات.

33- وأشار ممثل إحدى المجموعات الإقليمية إلى أن الفقرة الأولى في فرع "التوجه العام" من وثيقة الخطة البرنامجية لا تذكر "احترام حقوق الإنسان، بما في ذلك المساواة بين الجنسين" ("respect for human rights, including gender equality"). وطلب من الأمانة أن تبقي على تلك الصيغة المتفق عليها، كما هو الحال في الوثيقة التي استعرضتها الفرقة العاملة ووافقت عليها في عام 2022. وبالإضافة إلى ذلك، وبالإشارة إلى الفقرة 12-2، قال إنه لا يرى لزوماً لذكر "الاختلاف المتزايد" ("increased divergence") بين البلدان المتقدمة النمو والبلدان النامية، واقترح أن تنقح الأمانة الصياغة ليصبح النص كالآتي: "سواء أكان ذلك داخل البلدان أو فيما بينها" ("be it within or between countries").

34- واقترحت ممثلة مجموعة إقليمية أخرى أنه نظراً لأهمية تعاون الأونكتاد وعمله مع مختلف المؤسسات، بما فيها منظمة التجارة العالمية ومركز التجارة الدولية، ينبغي أن تضيف الأمانة جملة في نهاية الفقرة 12-10 تتناول العمل مع هذه المؤسسات. وطلبت أيضاً إلى الأمانة أن توضح أهداف الأفرقة العاملة واللجان المذكورة.

35- وذكر أحد المندوبين أن القرار المعنون «ضرورة إنهاء الحصار الاقتصادي والتجاري والمالي الذي تفرضه الولايات المتحدة الأمريكية على كوبا» والمدرج حالياً ضمن الجزء الخاص بالولايات في الوثيقة ينبغي تحديثه بأحدث قرار تم اعتماده في عام 2022.

36- ورداً على التعليقات والأسئلة، أوضح مدير شعبة خدمات دعم البرامج والتنظيم الاداري في الأونكتاد أن لجنة تنسيق البرامج قد نقحت في عام 2022 الإشارة إلى حقوق الإنسان والمساواة بين الجنسين في الفقرة الأولى من الوثيقة، ولذلك اتبعت الأمانة تلك الصيغة المعتمدة في مشروع الوثيقة الحالي. وعلاوة على ذلك، فإن أي قرارات لم تُستكمل قبل تقديم الوثيقة لكي تنظر فيها الدول الأعضاء ستخضع لتدقيق جديد من جانب أمانة الأونكتاد بالإضافة إلى عملية تنقيح في نيويورك. وأخيراً، أكد أن الصيغة المنقحة التي ستعمَّم لكي تواصل الدول الأعضاء النظر فيها سوف تراعي جميع التنقيحات المقترحة على فقرات محددة.

37- وعرض مدير شعبة العولمة واستراتيجيات التنمية التابعة للأونكتاد عمل الشعبة المقرر لعام 2024، الذي سيركز على مواصلة تحليل الاختلالات المالية واختلالات الاقتصاد الكلي في الاقتصاد العالمي. وفي حين أن التحديات التي يطرحها التحول الهيكلي والتصنيع لا تزال تشكل شاغلاً رئيسياً للبلدان النامية، فإن البحوث التي تنجزها الشعبة ستؤكد أيضاً على الحاجة إلى إدماج أثر تغير المناخ على المنظور الإنمائي لبلدان الجنوب.

38- ولما كان عام 2024 سيصادف الذكرى السنوية الستين لإنشاء الأونكتاد، يمكن التفكير في إنجاز عمل إضافي يتصل بهذا الحدث. وتتمثل الأنشطة الثلاثة التي سلطت عليها الوثيقة الضوء في الآتي: (أ) قضايا القدرة على تحمل الدين في البلدان النامية والمخاطر التي تطرحها أمام تحقيق خطة التنمية المستدامة لعام 2030؛ و(ب) زيادة المرونة في توفير التحليلات القائمة على الأدلة وعلى البيانات لتنفيذ خطة عام 2030 للجميع، بما يعكس التحديات التي تواجهها الدول الأعضاء؛ ومما له أهمية خاصة

في مجال العمل هذا تقرير تَتَبُّع إنجاز أهداف التنمية المستدامة، الذي يتميز بمحتوى ديناميكي؛ و(ج) تقديم المساعدة إلى واضعي السياسات الفلسطينيين وغيرهم من الجهات صاحبة المصلحة لصياغة سياسات اقتصادية سليمة باستخدام نموذج الاقتصاد الكلي الذي وضعه الأونكتاد للاقتصاد الفلسطيني.

39- وأشار ممثلو بعض المجموعات الإقليمية إلى التحسن الملحوظ في الإبلاغ مقارنة بالفترة السابقة. واقترحوا تغيير الصيغة المعتمدة بخصوص مقياس الأداء لعام 2022 المتعلق بالنتيجة 1 ("تكثيف التحليلات والمقترحات السياساتية من أجل رصد حالة ديون البلدان النامية" (“advancement of analysis and policy proposals for monitoring the debt situation of developing countries”). وقال ممثل مجموعة إقليمية إن وفده يتطلع إلى مواصلة العمل من أجل تعزيز الإبلاغ عن أثر النواتج المتوخاة في مجال الاتصال.

40- وفيما يتعلق بالمشروع المعنون "تعزيز التنويع الاقتصادي وقدرة الدول الجزرية الصغيرة النامية على الصمود من أجل التعافي المستدام من صدمة كوفيد-19"، أشار ممثل مجموعة إقليمية إلى أن الفقرة الوصفية تركز بشدة على "السياق" بدلاً من "الأثر". وعلاوة على ذلك، أشار إلى الحاجة إلى إيجاد صياغة جديدة لنتيجة عام 2022 بحيث تعكس بشكل أفضل الأنشطة ذات الصلة.

41- وشرح مدير شعبة الاستثمار والمشاريع في الأونكتاد بالتفصيل الكيفية التي أعاد بها عهد بريدجتاون تشكيل استراتيجية البرنامج الفرعي، مع التركيز بوجه خاص على قضايا الضرائب والاستثمارات العالمية، وأنظمة التمويل المستدام، وتمويل تغير المناخ. وشدد على أن جميع المؤشرات الأربعة لأداء البرنامج الفرعي توضح النهج الاستراتيجي المتبع إزاء تنفيذ الولايات المنبثقة عن عهد بريدجتاون. وقال إن مؤشريْن من المؤشرات الجديدة (هما عدد الدول الأعضاء التي انضمت إلى مبادرات الأونكتاد الرامية إلى تحسين هياكلها الأساسية الوطنية للإبلاغ عن الاستدامة، وعدد الدول الأعضاء التي تعتمد استراتيجيات وأدوات الأونكتاد لتمويل الاستثمار دعماً لتحقيق أهداف خطة عام 2030 في مجالي المناخ والبيئة) يستجيبان بشكل مباشر لأهداف تحويل تمويل التنمية وتعزيز قدرة الدول الأعضاء على فصل النمو الاقتصادي عن التدهور البيئي وانبعاثات غازات الدفيئة (عهد بريدجتاون، الفصل الثالث، الفرعان باء وجيم). ويقدم مشروع الميزانية البرنامجية دليلاً على أداء البرنامج الفرعي وإنجازاته، حيث تبين جميع المؤشرات أن النتائج تجاوزت التوقعات وأن عدد النواتج المتوخاة قد زاد زيادة كبيرة.

42- وأشادت بعض المجموعات الإقليمية بأهمية ونوعية مؤشرات الأداء التي جرى اختيارها للبرنامج الفرعي. وسلطت مجموعة إقليمية الضوء على أداء البرنامج الفرعي الذي تجاوز العديد من الأنشطة المقررة في إطاره. وطلبت مجموعة إقليمية أخرى زيادة التركيز على عنصر الاستثمار في استراتيجيات التمويل عند تقييم الدعم المقدم من أجل تحقيق الهدف المناخي والبيئي لخطة عام 2030.

43- وأبرزت الموظفة المسؤولة عن شعبة التجارة الدولية والسلع الأساسية التابعة للأونكتاد أن الأنشطة المقررة في إطار البرنامج الفرعي قد جرت مواءمتها مع التحولات الأربعة لعهد بريدجتاون والأهداف المحددة فيه. وسلطت الضوء على أن تحديثات البرنامج الفرعي، بشأن النتائج الفعلية لعام 2022 والنتائج الجديدة المخطط لها لعام 2024، تناولت القضايا الملحة التي تواجه النظام التجاري المتعدد الأطراف فيما يتعلق بمعالجة حالة الطوارئ المناخية وتسهيل الانتقال إلى الطاقة الخضراء. وقد تم تصنيف النواتج المتوخاة تعزيزاً للشفافية والمساءلة. وقيَّم البرنامج الفرعي سلاسل القيمة في 10 بلدان، مع التركيز على تطوير سلاسل القيمة الخضراء الإقليمية، وأدمج البعد المتعلق بتغير المناخ في تنفيذ منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية.

44- وقُدِّم الدعم للبلدان النامية غير الساحلية المعتمدة على السلع الأساسية والمعرضة لصدمات الأسعار، من خلال تنفيذ أنشطة تهدف إلى تحسين سلاسل القيمة الزراعية والتكامل الإقليمي. وحسنت البلدان المستفيدة قدرتها على جمع البيانات وأدمجت في استراتيجياتها التصديرية التوصيات المقدمة في مضمار السياسة العامة لتعزيز الصادرات ذات القيمة المضافة.

45- وسُجل ما مجموعه 784 23 مستخدماً لبيانات التدابير غير الجمركية عبر بوابات التجارة في قواعد البيانات ذات الصلة، وهو رقم يتجاوز الهدف المرسوم المتمثل في 000 2 مستخدم إضافي و500 17 مستخدم في المجموع. وأشارت إلى أن زيادة استخدام المعلومات تسهم في تعزيز الشفافية في مجال التجارة، وإلى الأهمية التي يتسم بها توافر بيانات محدثة عن القيود المفروضة على التصدير، مثلاً لتحليل تأثير الحرب في أوكرانيا. وأكدت أن استخدام المعلومات المنشورة عن التدابير غير الجمركية على بوابات التجارة يمكّن واضعي السياسات من تصميم لوائح أفضل ومحددة الأهداف.

46- وتتعلق التحديثات الأخرى بالعمل في مجال الخدمات. وقد أسهمت الدروس المستفادة من استعراضات السياسات في بناء القدرات في عدد من البلدان النامية في مجال صياغة سياسات التجارة في الخدمات من أجل التنويع الاقتصادي، في حين أسهمت الدروس المستفادة من اجتماعات الخبراء المتعددة السنوات بشأن التجارة والخدمات والتنمية في اغتنام الفرص والتصدي للتحديات التي تطرحها زيادة قابلية الخدمات الرقمية للتداول. وروعيت في إطار عملية تحسين جمع البيانات واستخدامها الثغرات في البيانات ودعمت عملية التحسين هذه وضع سياسات قائمة على الأدلة في مجال التجارة في الخدمات.

47- واقترحت مجموعة إقليمية تنقيح الصياغة لتوضيح الوضع الخاص بفريق عامل معني بجمع البيانات لأغراض وضع السياسات التجارية في مجال الخدمات وتطويرها. وأكدت الأمانة قبول الاقتراح.

48- وذكرت مديرة شعبة التكنولوجيا واللوجستيات في الأونكتاد أن السياق الدولي الحالي للأزمات المتتالية قد أدى إلى زيادة حادة في الطلب على الأنشطة التي تضطلع بها الشعبة. وتشمل الولاية المنوطة بالشعبة المجالات الرئيسية للاقتصاد الرقمي ورقمنة الإجراءات التجارية، بما في ذلك تيسير التجارة، لتعزيز القدرات الإنتاجية للبلدان النامية وتسريع الانتعاش. وتستأثر الشعبة بأكثر من نصف أنشطة التعاون التقني التي يضطلع بها الأونكتاد، وتمثل منشوريْن من سبعة منشورات رئيسية، وحصة كبيرة من أنشطة بناء توافق الآراء على الصعيد الحكومي الدولي. وأشارت إلى أن الشعبة واصلت العمل من أجل تعزيز إطار المساءلة داخلها، وعرضت على الدول الأعضاء استراتيجية الشعبة التي تتماشى بشكل وثيق مع أهداف عهد بريدجتاون. كما عرضت النتائج التي حققتها الشعبة، على النحو المفصل في الخطة البرنامجية، والتي ركزت على رقمنة تيسير التجارة، ودعم رائدات الأعمال في مجال التجارة الإلكترونية، وأتمتة الإجراءات التجارية من خلال نظم النافذة الوحيدة، وبناء قدرة الموانئ على الصمود. وأفادت بأن الشعبة قد أنجزت النواتج المتوخاة في عام 2022 وتتوقع أن تستمر في القيام بذلك في المستقبل. غير أن الشعبة تواجه صعوبة في تنفيذ الأنشطة المتزايدة المشمولة بولايتها وفي تلبية الطلبات المتزايدة من الدول الأعضاء بسبب نقص الموارد، بما في ذلك الوظائف الممولة من الميزانية العادية.

49- وأثنت بعض المجموعات الإقليمية على الشعبة لما تحدثه أنشطتها من أثر إيجابي على البلدان المستفيدة ودعت الدول الأعضاء إلى توفير المزيد من الموارد لدعم عملها.

50- وعرض مدير شعبة أفريقيا وأقل البلدان نمواً والبرامج الخاصة في الأونكتاد الأنشطة والنتائج المتصلة بالولايات المنوطة بالشعبة، بما في ذلك عهد بريدجتاون، والولايات التي كلفها بها المجلس الاقتصادي والاجتماعي والجمعية العامة، وبرامج العمل لصالح أقل البلدان نمواً والبلدان النامية غير الساحلية والدول الجزرية الصغيرة النامية. وشدد على النقاط الرئيسية للعمل في إطار "التحول من خلال

التنويع" و"التحول من أجل اقتصـــاد أكثر اســـتقراراً ومرونة" وللجهود المبذولة في إطار "تحويل التعددية" بموجب عهد بريدجتاون. وأكد أيضـاً كيف أن الأنشـطة المضـطلع بها في مجالات البحوث والسـياسـات، وبناء توافق الآراء، والمساعدة التقنية، يعزز بعضها بعضاً وتشكل مرجعاً يسترشد به برنامج العمل.

51- وشدد على أن الأونكتاد قد أدرج تعليقات الدول الأعضاء ضمن خطة عمل الشعبة لعام 2024، وأشـار إلى الدروس المستفادة. وأفاد بأن البلدان التي رُفع اسمها من قائمة أقل البلدان نمواً لم تحرز سوى تقدم محدود في مجال التحول الاقتصـــادي الهيكلي، وتحتاج إلى الدعم لأن التنمية في هذه البلدان تمر عبر عملية طويلة الأجل. وينبغي أن يشـــمل الدعم بلورة اســـتراتيجية دينامية تركز على تنمية القدرات الإنتاجية، بدلاً من التركيز حصـــراً على معايير رفع اســـم هذه البلدان من القائمة. وفيما يتعلق بالبحث والمســاعدة التقنية، سـلط الضــوء على النتيجة المسـتهدفة الجديدة المقترحة لعام 2024، وقدم معلومات محدثة عن النتائج المحققة منذ تشـرين الأول/أكتوبر 2022، واسـتعرض الأداء العام للبرنامج الفرعي 5. وشــملت المجالات الرئيســية المســاهمة في معايير أقل البلدان نموا؛ وإجراء تقييمات للثغرات في القدرات الإنتاجية الوطنية؛ وتعزيز القدرات الإنتاجية وتيسير التحول الهيكلي في أقل البلدان نمواً في آسيا والمحيط الهادئ؛ ووضــع اسـتراتيجيات متماسـكة لتنمية القدرات الإنتاجية في أقل البلدان نمواً في أفريقيا؛ وتحديد اسـتراتيجيات التنمية البديلة للدول الجزرية الصـغيرة النامية؛ وتنسـيق مشـاركة الأونكتاد في مؤتمر الأمم المتحدة الخامس المقبل المعني بأقل البلدان نمواً في الدوحة.

52- وأثنت مجموعة إقليمية على عمل الأونكتاد، وطلبت إلى الأونكتاد أن يراعي على النحو الواجب توجهات الدول الأعضاء والطابع السياسي والمتعدد الأطراف لعملية صنع القرار في تطبيق الأطر.

53- وأشارت مجموعة إقليمية أخرى إلى مسألة تحديث البيانات الواردة في الجداول 12-29 و12-24 و12-25 من مشروع الخطة البرنامجية من أجل فهم النتائج والآثار فهماً أفضل.

54- وسلم أحد المندوبين بأهمية العمل الذي تضـطلع به الشـعبة، ولا سـيما بالنسـبة إلى أفريقيا وأقل البلدان نموا، وطلب مزيداً من المعلومات عن الوظائف الجديدة المخصصة للشعبة.

55- ورداً على ذلك، طمأن المدير الدولَ الأعضـاء مؤكداً أن البيانات الواردة في الجداول ستُستكمل، حيثما أمكن، استناداً إلى توافر البيانات، وأشار إلى عدد الوظائف المخصصة للشعبة.

جيم- مسائل أخرى

56- أشـار أحد المندوبين إلى التدخلات المتكررة المتصـلة بميزانية وحدة تقديم المسـاعدة إلى الشـعب الفلســطيني، بما في ذلك المشـــاركة في مناقشـــات مع الأمينة العامة الحالية للأونكتاد والأمناء العامين السابقين. ولاحظ أن الوحدة اضطلعت بقدر كبير من الأنشطة الحساسة والحاسمة. بيد أن دولة فلسطين لم تسـتفد من برامج مثل تلك التي نُفّذت لصـالح أقل البلدان نموا. وأشـار إلى أن عمل الوحدة يرتبط ارتباطاً وثيقاً بالأهداف التي رُسمت للأونكتاد وقتَ إنشاء المؤسسة وإلى أن هذا العمل يتجلى بوضوح في قرارات الأمم المتحدة. وقال إن مجموعته الإقليمية أوضــحت أيضــاً موقفها قبل الدورة الســادســة عشــرة للمؤتمر وبعدها، مؤكداً أن الأونكتاد مكلّف بتنفيذ ولاية تدعم بناء دولة مستقلة. ودعا الأونكتاد إلى إعادة النظر في رؤيته لعمل الوحدة وملاك الموظفين معتبراً أن الموارد المتاحة لعام 2023 غير كافية.

57- وأحاط نائب الأمينة العامة للأونكتاد علماً بالطلب الذي تقدم به المندوب وأكد له أن الأمانة ستفكر في الأخذ بنهج أكثر شمولاً وستنظر في كيفية إعادة تنظيم العمل.

58- وكرر مندوب آخر الإعراب عن قلقه إزاء التمثيل الجغرافي. وفي حين أعرب عن تقديره للمعلومات التي قُدِّمت بشأن هذه المسألة، اقترح أن تعمل الأمانة على طرائق التمثيل القطري وطلب مواصلة الإبلاغ عن التمثيل الجغرافي.

دال- الجلسة العامة الختامية

59- شدد نائب الأمينة العامة للأونكتاد على نجاح الدورة، وذلك بالتوصل إلى توافق في الآراء بشأن خطة برنامجية مقترحة منقحة لعام 2024 ستقدم إلى نيويورك. وأشار إلى أن العملية هي حلقة من حلقات التحسين المستمر، وأن العمل سيتواصل من أجل تحسين النتائج ومقاييس الأداء. وستنظم الأمانة مشاورة بشأن إطار النتائج المقترح، مما سيساعد على المضي قدماً في تنفيذ الإدارة القائمة على النتائج. وأكد تنظيم جلسة إعلامية مخصصة للإدارة، ربما في أيار/مايو 2023، لعرض الصيغة النهائية للخطة البرنامجية لعام 2024 الصادرة في نيويورك لتنظر فيها الجمعية العامة ولجانها الرئيسية. وقال إنه سيقوم أيضاً بتقديم معلومات مستكملة للأعضاء بشأن الموارد.

60- ولخص أهداف لجان الأونكتاد وأفرقته العاملة التي أنشأتها الأمينة العامة للأونكتاد. وأفاد بأن لجنة الشؤون الجنسانية ستقدم التوجيه الاستراتيجي بشأن العمل الجنساني الموضوعي للتحقق من أن الأنشطة تتبع نهجاً ملائماً وتستند إلى سياسات متسقة وتتحصل على الموارد الكافية. وتتولى لجنة التنسيق الإحصائي تنسيق الأنشطة الإحصائية للأونكتاد، وعلى هذا الأساس حددت اللجنة أوجه التآزر القائمة بين الشعب واستفادت منها. ويتولى الفريق العامل المعني بالبيئة وتغير المناخ تحديد كيفية إدماج البيئة وتغير المناخ من منظور إنمائي في جميع أعمال الأونكتاد. ويكفل الفريق أيضاً الاتساق والتآزر داخل المؤسسة بشأن المناخ والبيئة في جميع البرامج الفرعية. أما الفريق العامل المعني بمجموعة العشرين، فيُعنى ببناء جهد أقوى، على الصعيد الداخلي، يشمل الأونكتاد بمختلف مكوناته فيما يتعلق بقضايا مجموعة العشرين. وقال إنه سيقدم مزيداً من التفاصيل في الجلسة الإعلامية الموجهة للإدارة أيضاً.

61- وأشار إلى أن من الأولويات العليا للأمينة العامة للأونكتاد تحقيقُ توازن أكبر من حيث التمثيل الجنساني والجغرافي داخل المؤسسة، كما لاحظت الوفود في تعليقاتها. وفي الوثائق اللاحقة، سيكون الهدف هو عرض نتائج تغطي مختلف المناطق الجغرافية.

62- ولاحظ ممثلو عدة مجموعات إقليمية أن التحضير للدورة والوثائق التي أُعدّت لها يعكسان تحسناً واضحاً. وشجعت إحدى المجموعات الإقليمية على مواصلة التعاون مع الأمانة ضماناً لتحسين عمل الأونكتاد، ولا سيما لدعم البلدان النامية. وأعربت مجموعة إقليمية أخرى عن تأييدها الكامل للعمل المتعلق بتحسين الإدارة القائمة على النتائج من خلال خطة متعددة السنوات وإطار للنتائج. وعلى الرغم من التحسن الملحوظ في الطريقة الحالية للإبلاغ عن النتائج، لا يزال هناك عمل يتعين القيام به لكي تتجاوز عملية الإبلاغ مجرّد عدّ المنشورات والاجتماعات والأنشطة، ولكي تعكس بدلاً من ذلك صورة للأثر الذي يحدثه العمل الذي تضطلع به المؤسسة على أرض الواقع. وأثنت مجموعة إقليمية أخرى على النهج البناء المتبع في الاستماع إلى تعليقات الأعضاء واقتراحاتهم، وتساءلت عما إذا كان الهيكل الحكومي الدولي للأونكتاد ملائماً للغرض المنشود لأن الدورة اختُتمت بسرعة. وشجع الوفود على المشاركة الفعالة في الاجتماعات على النحو المنصوص عليه في عهد بريدجتاون. ووافق رئيس الدورة على ضرورة تعزيز مشاركة الوفود.

63- وأشار بعض المندوبين إلى أهمية حضور كبار المسؤولين في الاجتماعات وأعربوا عن تقديرهم لأن الأمر كان كذلك في الدورة الحالية.

ثالثاً- المسائل التنظيمية

ألف- انتخاب أعضاء المكتب

(البند 1 من جدول الأعمال)

64- انتخبت فرقة العمل المعنية بالخطة البرنامجية والأداء البرامجي، في جلستها العامة الافتتاحية المعقودة في 24 كانون الثاني/يناير 2023، السيدة بريانكا شوهان (الهند) رئيسةً لها، والسيد غابريال م. أوكوكو (نيجيريا) نائباً للرئيسة ومقرراً.

باء- إقرار جدول الأعمال وتنظيم العمل

(البند 2 من جدول الأعمال)

65- أقرت الفرقة العاملة، في جلستها العامة الافتتاحية أيضاً، جدول أعمالها المؤقت الوارد في الوثيقة TD/B/WP/320. وكان جدول الأعمال كما يلي:

1- انتخاب أعضاء المكتب.

2- إقرار جدول الأعمال وتنظيم العمل.

3- استعراض مشروع الخطة البرنامجية للأونكتاد والمعلومات المتعلقة بالأداء البرنامجي لعام 2024، الجزء الثاني من الميزانية البرنامجية المقترحة.

4- جدول الأعمال المؤقت للدورة السادسة والثمانين للفرقة العاملة المعنية بالخطة البرنامجية والأداء البرنامجي.

5- مسائل أخرى.

6- اعتماد التقرير الذي ستقدّمه الفرقة العاملة إلى مجلس التجارة والتنمية.

جيم- جدول الأعمال المؤقت للدورة السادسة والثمانين للفرقة العاملة المعنية بالخطة البرنامجية والأداء البرنامجي

(البند 4 من جدول الأعمال)

66- وافقت الفرقة العاملة، في جلستها العامة الختامية، المعقودة في 27 كانون الثاني/يناير 2023، على جدول الأعمال المؤقت للدورة السادسة والثمانين، كما يرد في ورقة غير رسمية مؤرخة 24 كانون الثاني/يناير 2023 (انظر المرفق الأول).

دال- مسائل أخرى

(البند 5 من جدول الأعمال)

67- لم تُعرض أي مسائل أخرى على الفرقة العاملة للنظر فيها.

هاء- اعتماد التقرير الذي ستقدّمه الفرقة العاملة إلى مجلس التجارة والتنمية

(البند 6 من جدول الأعمال)

68- وافقت الفرقة العاملة، في جلستها العامة الختامية، المعقودة في 27 كانون الثاني/يناير 2023، على تقرير الدورة وأذنت لنائب الرئيسة – المقرر بأن يقوم، تحت إشراف الرئيسة، بوضع الصيغة النهائية للتقرير الذي سيُقدَّم إلى مجلس التجارة والتنمية.

المرفق الأول

جدول الأعمال المؤقت للدورة السادسة والثمانين للفرقة العاملة

1- انتخاب أعضاء المكتب.

2- إقرار جدول الأعمال وتنظيم العمل.

3- استعراض أنشطة التعاون التقني التي يضطلع بها الأونكتاد وتمويل هذه الأنشطة.

4- تقييم أنشطة الأونكتاد:

(أ) تقييم أنشطة الأونكتاد: لمحة عامة؛

(ب) التقييم المستقل للبرنامج الفرعي 2 للأونكتاد بشأن الاستثمار والمشاريع

5- الدورة التحضيرية للخطة البرنامجية لعام 2025 والمعلومات المتعلقة بالأداء البرنامجي.

6- جدول الأعمال المؤقت للدورة السابعة والثمانين للفرقة العاملة.

7- مسائل أخرى.

8- اعتماد التقرير الذي ستقدّمه الفرقة العاملة إلى مجلس التجارة والتنمية.

المرفق الثاني

الحضور*

1- حضـــر الدورة ممثلون عن الدول التالية الأعضـــاء في الفرقة العاملة المعنية بالخطة البرنامجية والأداء البرنامجي:

الاتحاد الروسي
إثيوبيا
إسبانيا
ألبانيا
إندونيسيا
أنغولا
باكستان
البرازيل
بربادوس
البرتغال
بنغلاديش
بنما
بوتسوانا
بولندا
بوليفيا (دولة – المتعددة القوميات)
بيرو
تركيا
ترينيداد وتوباغو
تشيكيا
تونس
جامايكا
الجمهورية الدومينيكية
جمهورية الكونغو الديمقراطية
جنوب أفريقيا
جيبوتي
دولة فلسطين
زامبيا
زمبابوي
سري لانكا
السودان
السويد
صربيا
الصين
العراق
عمان
غامبيا
الفلبين
فنزويلا (جمهورية – البوليفارية)
فييت نام
كابو فيردي
كمبوديا
كوبا
كوت ديفوار
كولومبيا
الكونغو
الكويت
كينيا
لاتفيا
لبنان
ليسوتو
مدغشقر
مصر
المغرب
ملاوي
ملديف
المملكة العربية السعودية
المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية
منغوليا
ناميبيا
نيبال
نيجيريا
هايتي
الهند
هندوراس
الولايات المتحدة الأمريكية
اليمن

* تتضمن قائمة الحضور هذه المشاركين المسجَّلين. وللاطلاع على قائمة المشاركين، انظر الوثيقة TD/B/WP(83)/INF.2.

2- وحضر الدورة ممثلون عن الدولتيْن التاليتيْن غير العضويْن في الفرقة العاملة:

فيجي
ساموا

3- وكانت المنظمة الحكومية الدولية التالية ممثلة في الدورة:

المجلس الدولي لزيت الزيتون

4- وكانت الوكالات المتخصصة والمنظمات المعنية التالية مُمثلةً في الدورة:

اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ